فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيوانا لان وجود انسان الملزوم مستلزم لوجود
حيوان اللازم والمستثنى نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان ضلان فهو
فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا لان عدم اللازم مستلزم لعدم
الملزوم ولا ينتج استثناء عين التالي والاستثناء نقيض المقدم شيئا فالاستثناء
اعم من الوضع ويسمى استثناء العين ومن الرفع ويسمى استثناء النقيض فان
قلت هذا صحيح فيما اذا كانت الملازمة عامة اذا كانت مساوية فاستثناء
عين كل ينتج عين الاخر واستثناء نقيض كل ينتج نقيض الاخر كما قالوا في الفصول
ان الحكم القطعي في الصور الاربع قلت الملازمة المساوية في الحقيقة متلازمتان
فكل حكم من الاربعة هي الملازمة بين المتلازمين الاخرى استلزام وجود اللازم
وجود الملزوم فيها ليس من حيث انه لازم بل من حيث انه ملزوم وكذا استلزام
عدم الملزوم عدم اللازم لا من حيث انه ملزوم بل من حيث انه لازم وان كانت
منفصلة فاستثناء عين احد طرفين ينتج نقيض الآخر لان وجود احد المعاندين
صدق استلزم عدم الآخر وهذه الحقيقة ومانعة الجمع والاستثناء نقيض احدهما
ينتج عين الآخر لان عدم احد المعاندين كذبا يستلزم وجود الآخر وهذا الحقيقة

ايضا فقال من جملة القضايا التي الحس البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية
لانتاج اليقين اعم من ان تكون ضرورية او مكتسبة منها فالقياس خرج بتناول
الاقيسة الخمس والمؤلف ذكره ليتعلق به قوله من مقدمات يقينية وهو يخرج الخطابة
والجدل وغيرهما وقوله لانتاج اليقين غاية ذكره ليتم التعريف على العلل الاربع
فالمؤلف اشارة الى الصورة بالمطابقة والى الفعل بالالتزام وهو القوة العاقلة و
المقدمات مادة وانتاج اليقين غاية والمقدمات اليقينية آلة اما الستة لان حكم
العقل به اما بلا استعانة شيء من الحس او معها والاول ان لم يتوقف على وسط
حاضر في الذهن فهو الاوليات والا توقف فهو قضايا قياساتها معها والثاني اما
ان لا توقف اليقين به بعد الاحساس على شيء آخر او توقف والاول المحسوسات والاحساس
ان كان للحس الظاهر فهو المشاهدات وان كان للحس الباطن فهو الوجدانيات وان توقف
فالحس اما حس السمع وهو المتواترات واستغناؤها توقف على حكم العقل بامتناع تواطئ
الخبرين على الكذب او غيره فان توقف على تكرر المشاهدات فالتجربيات وان توقف
على الحدس فالحدسيات وهذا وجه الضبط للحصر العقلي والا تعدادها انظار قوله
احدها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من جزئه فان الحاكم